مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٠٣٩

الإثنين، ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أليمو	إثيوبيا
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزا
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيك
	السويد	السيدة شولجين – نيوني
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة هيلي
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة علنية لمجلس الأمن في شهر أيلول/سبتمبر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد نيابة عن المجلس بسعادة السفير عمرو أبو العطا، الممثل الدائم لمصر، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس. وأنا على ثقة من أنني أعبِّر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير أبو العطا ووفد بلده على البراعة الدبلوماسية التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): في بيان نشرته وكالة الأنباء الرسمية في ٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت بنجاح تجربة تفجير نووي سادسة. ووصفت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحدث بأنه ”نجاحً باهرً في تجربة قنبلة هيدروجينية لقذيفة تسيارية عابرة للقارات“.

وأضافت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أيضاً ”كانت مناسبة هامة جداً في بلوغ الهدف النهائي المتمثل في استكمال القوة النووية للدولة“.

وقال الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في فيينا، في بيان له إن محطات الرصد للمنظمة قد التقطت ظاهرة اهتزازية غير عادية في منطقة الموقع المستخدم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتجاربها النووية السابقة. إن بيانات منظمة معاهدة الحظر الشامل تشير إلى أن الظاهرة سجلت مقدار ٦,٠ في شدتها تقريباً. وقد قاست المصادر الحكومية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قراءة تصل شدّتها إلى ٦,٣. وعلى أية حال، فمن الواضح أن القراءة المسجّلة للجهاز كانت أكبر من أي تجارب نووية سابقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وقدر الخبراء عائدا يتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ كيلوطن، أو في المتوسط أكثر من خمسة أضعاف قوة السلاح الذي فجر فوق هيروشيما، وفي الحدود الدنيا عائدا لسلاح حراري نووي حديث.

واكتشفت منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حدثا زلزاليا ثانيا أصغر حجما في موقع التجارب التابع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد ثماني دقائق ونصف من الحدث الرئيسي. ولم تنته المنظمة بعد من تحليلها لهذا الحدث الثاني، ولكن الخبراء تكهنوا بأنه قد يكون ناجما عن انهيار النفق المستخدم في الاختبار النووي.

وفي بيان سابق من نفس اليوم، أفادت وسائل الإعلام الرسمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن زعيمهم قد تفقد ما ادعت بأنها قنبلة هيدروجينية كانت معروضة بشكل واضح أمام عربة حمولة للقذيفة التسيارية العابرة للقارات هواسونغ -١٤. وذكرت سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن القنبلة هيدروجينية هي

”سلاح حراري نووي متعدد الوظائف بقوه تدميريه كبيره يمكن حتى تفجيرها على ارتفاعات عاليه لهجوم نبض كهرطيسي فائق القوه“.

وكانت هذه إشارة نادرة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام النبضات الكهرومغنطيسية الناجمة عن الأسلحة النووية، والتي تهدف إلى تعطيل شبكات الكهرباء والالكترونيات الحساسة، بما في ذلك السواتل، وإلحاق ضرر واسع النطاق بها.

وهذه هي الجلسة الطارئة الثانية لمجلس الأمن بشأن عدم الانتشار وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في أقل من أسبوع، وهي المرة العاشرة التي يجتمع فيها مجلس الأمن لمناقشة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هذا العام. وفي ٣١ آب/أغسطس، أصدرت وزارة الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بيانا رفضت فيه البيان الرئاسي الأخير S/PRST/2017/16 الصادر عن مجلس الأمن، وقالت إن إطلاق الصواريخ البالستية في ٢٩ آب/أغسطس هو ”الخطوة الأولى التي اتخذها الشعب الكوري الجيش في عمليته في المحيط الهادئ ومقدمة حقيقية لكبح جماح غوام“. وتوجد اليوم تقارير تفيد بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد تكون بصدد الإعداد لتجارب قذائف تسيارية جديدة.

ونحن نشعر بالجزع إزاء هذا الاستفزاز الخطير. ويدين الأمين العام التجارب النووية الجوفية التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويشكل هذا العمل انتهاكا خطيرا آخر للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويقوض الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. كما أنه يؤثر أثرا عميقا يزعزع استقرار الأمن الإقليمي والدولي. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي يواصل خرق قاعدة مناهضة تفجيرات التجارب النووية. ويكرر الأمين العام دعوته إلى قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لوقف هذه الأعمال والامتثال التام لالتزاماتها الدولية بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعول الأمين العام على أن يبقى مجلس الأمن متحدا وأن يتخذ الإجراءات المناسبة. وكما قيل في الجلسة التي عقدها مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8034)، إذ تزاد التوترات يزداد خطر سوء الفهم وسوء التقدير والتصعيد. وآخر التطورات الخطيرة تتطلب ردا شاملا لكسر حلقة الاستفزازات من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجب أن يشمل هذا الرد دبلوماسية حكيمة وشجاعة إذا أريد له أن يكون فعالا.

وإذ ينظر المجلس في رده، يؤكد الأمين العام من جديد أهمية الاستجابة للواجبات الإنسانية بصرف النظر عن الحالة السياسية. إن شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يعتمد على المجتمع الدولي كي يقدم المساعدة الإنسانية إلى من هم في حاجة إليها. وسوف نواصل متابعة التطورات ونبقي التنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية المعنية، وأعضاء المجلس والحكومات الأخرى المعنية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة المجال لنا لعقد هذه الجلسة على وجه السرعة، إذ إنها مُلحّة جدا. نود أيضا أن نشكر سفير مصر وفريقه على الحزم والطريقة الهادئة اللذين أدارا بهما المجلس في الشهر الماضي.

لأكثر من ٢٠ عاما، اتخذ مجلس الأمن إجراءات ضد البرنامج النووي لكوريا الشمالية، وأكثر من ٢٠ عاما تتحدى كوريا الشمالية تحدى صوتنا الجماعي. ومن الجدير تمضية بعض اللحظات لسرد بعض من التاريخ.

في عام ١٩٩٣، اتخذ المجلس القرار ٨٢٥ (١٩٩٣)، داعيا كوريا الشمالية إلى البقاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم يجد ذلك نفعا. انسحبت كوريا الشمالية من المعاهدة، وواصلت السعي إلى تحقيق برنامجها النووي. وفي عام ٢٠٠٦، تعثرت المحادثات السداسية الأطراف، وأجرت كوريا الشمالية العديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية. وأدى ذلك إلى القرار ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، الذي دانها. وفي العام نفسه، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الأولى. وأدى ذلك إلى القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، وإنشاء نظام جزاءات الأمم المتحدة الرامي إلى وقف جميع الأسلحة النووية والقذائف التسيارية وغيرها من برامج أسلحة الدمار الشامل.

وبعد انهيار المحادثات السداسية مرة أخرى في ٢٠٠٩، أجرت كوريا الشمالية عمليات إطلاق قذائف إضافية وتجربتها النووية الثانية. وأدى ذلك إلى القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩) الذي وسع نطاق الجزاءات، بما في ذلك فرض حظر على توريد الأسلحة والتزامات بتفتيش الشحنات. وفي عام ٢٠١٢، فشلت صفقة اليوم الـ ٢٩ من شباط/فبراير، وأجرت كوريا الشمالية عمليتي إطلاق جديدتين في الفضاء. وورد مجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٠٨٧ (٢٠١٣). وفي أعقاب التجربة النووية الثالثة لكوريا الشمالية في عام ٢٠١٣، اتخذ المجلس القرار ٢٠٩٤ (٢٠١٣)، موسعا نطاق الجزاءات لتقييد الأنشطة المالية الدبلوماسية وفي مجالي الطيران والبحرية. وبحلول عام ٢٠١٦، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الرابعة وعملية إطلاق فضائية أخرى. وأتبعت ذلك بمزيد من عمليات إطلاق القذائف. وردا على ذلك، اتخذ المجلس قرارات متعددة تستهدف توسيع نطاق الجزاءات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك مستهدفة قطاعات بأكملها من اقتصاد كوريا الشمالية.

في نهاية المطاف، أصبح المجلس أكثر جدية هذا العام. أولا، اتخذنا القرار ٢٣٥٦ (٢٠١٧)، محددين هوية كبار المسؤولين في الحكومة الكورية الشمالية وقيادة القوات الصاروخية الاستراتيجية العسكرية وإخضاعهم للجزاءات الفردية. وبعد ذلك، وفي الشهر الماضي تحديدا، وبعد أول عمليتي إطلاق لقذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات يجريهما النظام، اتخذنا القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)– وهو يتضمن فرض الجزاءات الأقوى على الإطلاق على كوريا الشمالية. وهذا القرار حظر على كوريا الشمالية تصدير الفحم والحديد والأغذية البحرية، وفرض عدة تدابير أخرى من شأنها أن تقطع كثيرا الإيرادات اللازمة لتمويل برنامجها النووي.

لماذا أخذت الوقت لسرد التاريخ؟ قمت بذلك لأوضح النقطة التالية. إن مجلس الأمن قد بوحدة واتساق غير معتادين بشأن كوريا الشمالية. وهذا أمر جيد. وعلى طول الطريق، كانت هناك مشاكل في التنفيذ، وكان المجلس بطيئا جدا وضعيفا للغاية في بعض الأحيان، ولكن ليست هذه هي الحالة حيث نسمح للانقسامات بين ظهرانينا بأن توقف أي إجراء.

ومع ذلك، ها نحن هنا. وعلى الرغم من جهودنا على مدى السنوات الـ ٢٤ الماضية، فإن البرنامج النووي لكوريا الشمالية أكثر تقدما وأكثر خطورة من أي وقت مضى. فهو يطلق القذائف الآن عبر المجال الجوي الياباني. إن لدي الآن قدرات في مجال القذائف التسيارية العابرة للقارات. وهو يزعم الآن أنه قد أجرى تجربة على قنبلة هيدروجينية. وفي صباح هذا اليوم تحديدا، ثمة تقارير تفيد بأن النظام الذي يستعد لإطلاق قذيفة أخرى من القذائف التسيارية العابرة للقارات.

وأتوجه إلى أعضاء مجلس الأمن، ولا بد لي من القول، ”لقد طفح الكيل“. لقد اتبعنا نهجا تدريجيا، وعلى الرغم من أفضل النوايا، فإنه لم ينجح. ومل من شك في أن أعضاء مجلس الأمن سيحثون على المفاوضات والعودة إلى المحادثات. ولكن كما قلت للتو، شاركنا في العديد من المحادثات المباشرة والمتعدد الأطراف مع نظام كوريا الشمالية، ولم تنجح المرة تلو الأخرى.

لقد انتهى زمن أنصاف الحلول في مجلس الأمن. وحان الوقت لاستنفاد كل الوسائل الدبلوماسية قبل فوات الأوان. يجب علينا الآن اتخاذ أقوى التدابير الممكنة.

لا يمكن النظر إلى أفعال كيم يونغ أون على أنها دفاعية. إنه يريد أن يتم الاعتراف به بوصفه أحد القوى النووية، لكن أن تكون أحد القوى النووية لا يعني استخدام هذه الأسلحة الرهيبة لتهديد الآخرين. إن القوى النووية تفهم مسؤولياتها. كيم يونغ أون لم يظهر هذا الفهم. ويدل استخدامه التعسفي للقذائف وتهديداته النووية على أنه يسعى من أجل الحرب. إن الحرب شيء لا تريده الولايات المتحدة مطلقا. ونحن لا نريدها الآن، ولكن صبر البلد ليس غير محدود. سنواصل الدفاع عن حلفائنا وأراضينا.

والفكرة التي اقترح البعض والتي مفادها التجميد مقابل التجميد هي أمر مهين.

عندما يمتلك نظام مارق سلاحا نوويا وقذيفة تسيارية عابرة للقارات موجهة نحوك، فإنك لا تتخذ خطوات لخفض وضعك الدفاعي. ولا يمكن لأي أحد أن يفعل ذلك. وبالتأكيد، فإننا لن نقوم بذلك. لقد حان الوقت لاستنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية لإنهاء هذه الأزمة، وهذا يعني اتخاذ أقوى التدابير الممكنة هنا في مجلس الأمن بأقصى سرعة ممكنة. وأشد الجزاءات هي وحدها التي ستمكننا من حل هذه المشكلة عن طريق الدبلوماسية. وقد أجلنا مواجهة هذه المشكلة لوقت طويل بما يكفي. ولم يعد أمامنا الكثير من الوقت.

إن هذه الأزمة تتجاوز الأمم المتحدة. إن الولايات المتحدة ستعتبر كل بلد يتعامل تجاريا مع كوريا الشمالية بلدا يساعدها في مشاريعها النووية المتهورة والخطيرة. وسيكون لما نقوم به فيما يتصل بكوريا الشمالية تأثير حقيقي على كيفية تصرف الدول الأخرى الخارجة على القانون والتي تسعى إلى الحصول على أسلحة نووية، في المستقبل. والمخاطر المترتبة عن هذه المسألة كبيرة للغاية. لقد حان الوقت الآن. وتكفي أربعة وعشرون عاما من أنصاف التدابير والمحادثات الفاشلة.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): نعرب عن تقديرنا للرئاسة لعقدها السريع لهذه الإحاطة الإعلامية العاجلة، التي اشتركت في طلب عقدها الولايات المتحدة، وجمهورية كوريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة واليابان. ونقدر أيضاً الإحاطة الإعلامية التي قدمها لنا السيد فيلتمان.

وقبل أقل من أسبوع، إجتمع أعضاء مجلس الأمن لإدانة عمليات إطلاق القذائف التسيارية فوق اليابان، والتي قامت بها كوريا الشمالية (انظر S/PV.8034) وبالأمس، أعلنت كوريا الشمالية أنها نجحت في تصغير رأس حربي نووي يمكن وضعه على رأس قذيفة تسيارية عابرة للقارات. وبعد ذلك بساعات فقط، أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية السادسة. وإذ ننظر في الإجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية مجتمعة، من الواضح مدى خطورة وعدائية تلك الإجراءات، وكيف أنها لا تشكل مشكلا لجيران كوريا الشمالية فحسب، بل أيضا بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره. ويجب على مجلس الأمن عدم إضاعة أي وقت للتخلص من هذا التحدي الصارخ وغير المقبول لأمن العالم وسلامته.

وفيما يتعلق بالتجربة النووية، فإن كوريا الشمالية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية خلال القرن الحادي والعشرين. وقبل عام واحد بالضبط تقريبا، أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية خامسة، وأعرب أعضاء المجلس موحدين عن إدانتهم بأشد العبارات (انظر S/PV.7821). لقد حث المجتمع الدولي كوريا الشمالية على التوقف، لكنها بددت موارد ثمينة لتعزيز قدراتها النووية. ونتيجة لذلك، أظهرت التجربة النووية السادسة قوة تفجير، تفوق كثيرا قوة التفجير السابق، ورفعت مستوى التهديد، لتبلغ حدا لم يسبق له مثيل.

وفيما يتعلق بعمليات إطلاق القذائف، إعتمد مجلس الأمن بيانا رئاسيا (S/PRST/2017/16) قبل أقل من أسبوع.

ولن أكرر المناقشة (انظر S/PV.8034) ولكن اسمحوا لي فقط أن أذكّر أعضاء المجلس بأن عمليات إطلاق القذائف والتجارب النووية تشكل جزءا لا يتجزأ من التطور النووي لكوريا الشمالية. ومع أخذ التهديد بصورة شاملة، فإنه قد بلغ بالفعل مستوى جديدا، وهو تهديد وشيك وأكثر خطورة.

وتشكل التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، انتهاكا سافرا ومتكررا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحديا خطيرا للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار الذي يتمحور حول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويمثل أيضا انتهاكا لإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن البيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة من المحادثات السداسية الأطراف.

إن اليابان تدين بقوة كوريا الشمالية، وقدمت احتجاجا مباشرا عليها. وترحب اليابان بإصدار العديد من البلدان في العالم، وأعضاء المجلس والأمين العام السيد غوتيريش بالفعل بيانا يدين بقوة كوريا الشمالية، ولكن، عدا الإدانة، لا بد أن يتحرك مجلس الأمن لوقف استمرار كوريا الشمالية في هذا السلوك. وينبغي لنا أن نوضح للكوريين الشماليين بأن استمرارهم في السياسة الحالية سيؤدي إلى عواقب وخيمة. ويجب أن نضع أكبر قدر ممكن من الضغط على كوريا الشمالية لتغيير سياستها.

ولا يزال من المهم للغاية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء العمل بإخلاص لتنفيذ القرارات القائمة ذات الصلة، التي اعتمدت بالإجماع، بما في ذلك القرارات ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧)، ولكن ذلك لا يكفي. وتشدد اليابان على ضرورة قيام المجلس باتخاذ قرار جديد على وجه السرعة يفرض المزيد من تدابير الجزاءات الصارمة. وفي الفقرة ٢٩ من القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) أعرب مجلس الأمن ”عن عزمه على اتخاذ تدابير مهمة أخرى في حال قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعملية إطلاق أو تجربة نووية.“ ويجب على المجلس أن يتصرف وفقا لذلك التأكيد.

إن اليابان تتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع جميع أعضاء المجلس بشأن هذا التهديد الملح والخطير بشكل لم يسبق له مثيل، للسلم والأمن في العالم.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر مصر على رئاستها المتميزة لمجلس الأمن خلال الشهر الماضي، وأن أهنئ إثيوبيا من خلالكم، سيدي الرئيس، على تولي رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر. ويمكنكم بالطبع التعويل على دعم فرنسا الكامل خلال الشهر المقبل، الذي يبدو بأنه سيكون شهرا حافلا بالأعمال بوجه خاص. وأود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الطارئة بناء على طلبنا المشترك، جنبا إلى جنب مع الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا واليابان. وأود أيضا أن أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

وبالأمس، قامت كوريا الشمالية بتجاوز الخط الأحمر، رغبة منها في التصعيد. وبعد إطلاقها قذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات، وتعريضها أحد بلدان المنطقة إلى خطر واضح وماثل، فإنها قد أجرت الليلة الماضية، تجربة نووية سادسة. وكشف نظام الرصد الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ذلك فورا.

وقد أعرب بلدي من خلال مسؤولين رفيعي المستوى، عن إدانته القوية لذلك الحدث. وبالإضافة إلى التعبير عن التضامن مع بلدان المنطقة بالنيابة عن فرنسا، فإنني أدعو ببالغ القلق، بلدان المجتمع الدولي إلى أن تكون متبصرة وقوية. ومن الواضح أن كل واحد منا اليوم قلق لأن كل واحد منا مهدد.

ويجب علينا ألا نخطئ. وفي أشهر قليلة، تغير التهديد من حيث أبعاده بل وحتى طبيعته. حيث أنه لم يعد مجرد تهديد إقليمي. بل عالمي. ولم يعد مجرد تهديد افتراضي. بل إنه فوري. ولم يعد مجرد تهديد خطير، بل إنه قد أضحى خطرا وجوديا. إن هذا التهديد العالمي الخطير يهدد أمننا، واستقرارنا الاستراتيجي

والسلام الدولي. ويواصل نظام بيونغيانغ، من خلال تجربته النووية السادسة، انتهاك التزاماته وتحدينا. وكل إجراء من الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتماشى مع عملها الطائش والمنهجي على جعل هاجسها الخطير واقعا، في أقرب وقت ممكن. إنني أتكلم عن حيازة ترسانة نووية قتالية، تهدف إلى تغيير ليس التوازن الإقليمي فحسب، بل التوازن الدولي أيضا. وتشكل القدرة النووية، التي أشرت إليها، والقذائف التسيارية العابرة للقارات التي تمتلكها كوريا الشمالية، خطرا من الآن فصاعدا، في مواجهة الجميع، وفي كل مكان.

وفي هذا الصدد، فالضعف أو المراوغة ليسا خياراً. ولهذا السبب، تدعو فرنسا إلى رد سريع وصارم وموحد من جانب مجلس الأمن، بالاستناد بصفة خاصة إلى ثلاث نقاط محددة: الاعتماد السريع لجزاءات جديدة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتنفيذ الصارم جداً للجزاءات القائمة من قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية، واعتماد تدابير إضافية من جانب الاتحاد الأوروبي. فلندرك أن الوقت بدأ ينفد. ولنعلم أن بيونغ يانغ لا تتردد ولن تتردد في التضحية بشعبها من أجل انتهاك أبسط القواعد التي وضعناها لعدم الانتشار وما إلى ذلك. ومن المفهوم أن ذلك خطرٌكبيرٌعلى الركيزة الأساسية لنظامنا القانوني والأمني بأسره؛ خطر لا يمكننا أن نقبل به. ونحن جميعاً مسؤولون عن ضمان أن يُحترم ذاك النظام ويُصان بل وأن يُعزز؛ فمصداقيتنا على المحك.

هناك من يعتقد أن المجتمع الدولي ليس مستعداً للدخول في حوار ولكن الحالة الراهنة، للأسف، ليست مواتية للمفاوضات على الإطلاق. ولطالما أيّد بلدي الحوار. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تُعطنا حتى أصغر الإشارات أو التأكيدات على أنها راغبة في التفاوض بشأن الأنشطة النووية والتسيارية. وفي ضوء هذا التجاهل الصارخ للقانون الدولي وسلطة مجلس الأمن، لا يمكن أن يكون هناك حل وسط. لقد ذكرنا في مناسبات عديدة أن انتهاك قرارات المجلس لا يمكن أن يُعامل كسلعة. ولا يمكننا أن نسمح للآخرين بأن يُملوا علينا استجابتنا.

يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تنهي برامجها النووية والتسيارية بطريقة شاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها، وعليها الوفاء بالتزاماتها الدولية دون إبطاء. كما تعتقد فرنسا أنها ينبغي أن تنضم إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. إن الاستجابة الجماعية الراسخة وحدها لن تكون فعالة في جلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بنجاح، ودون شروط، إلى طاولة المفاوضات. ويجب أن نظل خاضعين للمساءلة في التنفيذ الكامل للجزاءات القائمة. وهي ليست غاية في حد ذاتها، إلا أنها أمر لا غنى عنه.

ولنتذكر أن المجلس لم يعتمد الجزاءات الاقتصادية الكبرى إلا في عام ٢٠١٦، وقد بدأ مفعولها يظهر. ومع ذلك، في ضوء التطورات الجديدة، يجب أن نطبّق أقصى درجات الضغط على نظام بيونغ يانغ. ولذلك تؤيد فرنسا الاعتماد السريع لجزاءات جديدة، ولا سيما الجزاءات الاقتصادية والقطاعية، من جانب المجلس. وكما قلت، نظل ثابتين وملتزمين حيال الجهود المماثلة المبذولة في إطار الاتحاد الأوروبي.

وفي الدوامة المقلقة للمزايدة والاستفزاز التي تجد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها فيها، يجب عليها أن تتحمل عواقب التعنت المتواصل. إن الرد الوحيد الذي يمكننا أن نقدّمه هو سياسة صارمة جداً ولا لبس فيها، مع الهدف النهائي المتمثل في التفكيك الكامل لبرامج الجمهورية. ولن يُغيّر مسار الأحداث إلا سياسة صارمة وتطبيق أقصى قدر من الضغط على النظام، وجلب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات، دون شروط، والسير على الطريق المؤدي إلى تسوية سياسية للأزمة.

وبالنظر إلى التهديد الحادّ والشديد الخطورة، يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته. وأؤكد لكم التزام فرنسا الثابت في هذا الصدد، بوصفها عضواً دائماً في مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): هذه هي المرة السادسة التي يجتمع فيها مجلس الأمن لإدانة تجربة نووية قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ والمرة السادسة التي حبس فيها العالم أنفاسه. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي البلد الوحيد الذي أجرى هذه التجارب في القرن الحادي والعشرين، مخالفاً جميع المعايير الدولية للسلوك. وبالإضافة إلى ذلك، اجتمعنا مرات عديدة في الأشهر الأخيرة، عقب أعمال استفزازية أخرى من الجمهورية، وفي الآونة الأخيرة، في الأسبوع الماضي تحديداً، رداً على تجربة القذائف المتهورة فوق اليابان.

وقد كان التفجير النووي التجريبي بالأمس هو الأكبر من نوعه حتى الآن. وبالاقتران مع تزايد مدى قذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها تُشكل تهديداً، ليس على المنطقة فحسب بل حقاً على السلام والأمن العالميين. وقد أُدينت بالفعل آخر تجربة وبصراحة من جانب معظم الحكومات الممثلة هنا اليوم. وقد اعتمدنا ثمانية قرارات لتطبيق جزاءات على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويخضع هذا البلد إلى الجزاءات الأكثر صرامة المطبقة حالياً من جانب المجلس، ومع ذلك ما زالت الجمهورية تعطي الأولوية لبرامجها النووية والصاروخية غير القانونية على حساب القانون الدولي والأمن الدولي وإرادة المجلس.

إنها حالة مثيرة للقلق ولم يسبق لها مثيل. وقلَّما بقيت دولة متحديةً بهذه الدرجة في مواجهة الإدانة الدولية الساحقة وتكرار جولات الجزاءات القوية. ومن الواضح أن الجزاءات القائمة التي يطبقها مجلس الأمن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفعل فعلها، ولا سيما تدابير مكافحة تصدير السلع الأساسية والقطاع المالي التي طبقت منذ عام ٢٠١٦. تلك الجزاءات تجعل من الأصعب على بيونغ يانغ الحصول على العملة الصعبة اللازمة لتمويل برنامجها. ويزداد ذلك صعوبة كل يوم، وذلك بفضل جهود كثير من الدول الموجودة حول هذه الطاولة.

ولا يحتاج الذين يشكون في ذلك التأثير إلا إلى قراءة البيانات القادمة من النظام. فهو يهاجم الجزاءات التي فرضناها عليه. ولكن من الواضح أيضاً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد بشكل فريد لإعطاء الأولوية لبرامجها غير المشروعة على حساب رفاه شعبها. فهذا الشعب يعاني قمعاً مروعاً ويكافح حتى من أجل إطعام نفسه. إن قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد اختارت طريق التحدي هذا بتكلفة كبيرة.

وفي مواجهة هذا التهديد الفريد للسلم والأمن الدوليين، يجب على مجلس الأمن أن يدين التجربة وكامل البرنامج النووي والصاروخي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وما زلنا نتمنى إيجاد طريقة سلمية للمضي قدماً. وسيكون الحوار دائماً هو هدفنا النهائي، ولكن العودة إلى الحوار من دون توقيع إعلان نوايا جادّ من بيونغ يانغ سيكون مصيره الفشل. يجب أن تغير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسارها لتمكين العودة إلى الحوار. وإذا كانت ستقوم بذلك، فثمة فرصة لإنهاء الأزمة. وحتى ذلك الوقت، يجب علينا أن نواصل السير على نهج الجزاءات وأن نواصل، كما قد دعا الأمين العام، الوقوف على جبهة موحدة.

عندما اجتمعنا في الأسبوع الماضي، ذكرتُ أن المملكة المتحدة تعتقد أن الأمر يتطلب قراراً جديداً رداً على التجربة الخطيرة وغير القانونية للجمهورية في إطلاق قذيفة فوق اليابان. وفي ضوء التجربة النووية التي وقعت بالأمس، زاد تصميمنا على العمل بقدر أكبر. ويجب علينا رفع وتيرة تنفيذ الجزاءات القائمة والعمل على وجه السرعة من أجل اعتماد قرار جديد وفعال. ومع الاستمرار في إنفاذ التدابير التي وافق المجلس عليها بالفعل، يتعين علينا أن نمضي إلى أبعد من ذلك عن طريق اتخاذ خطوات لقطع التمويل الذي يعتمد النظام عليه في متابعة برامجه غير القانونية والمزعزعة للاستقرار. وأخيراً وليس آخراً، ينبغي لنا زيادة تقييد الاستغلال غير الأخلاقي للعمال في الخارج من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

لقد أوجدت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حالة بالغة الخطورة وغير مستقرة. وستعمل المملكة المتحدة مع شركائنا في المجلس وخارجه لمواجهة التحدي. وأحث جميع الدول على الانضمام إلينا.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): في ٣ أيلول/سبتمبر، وعلى الرغم من المعارضة الواسعة من المجتمع الدولي، تجاهلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأجرت مرة أخرى تجربة نووية.

تدين الحكومة الصينية بشدة وتعارض بقوة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن. إن التوصل إلى تجريد شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي والمحافظة على نظام عدم الانتشار النووي وتحقيق السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا يشكلان موقفا حازما للحكومة الصينية، فضلا عن مجمل تطلعات المجتمع الدولي. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المواجهة الكاملة لإرادة المجتمع الدولي القوية بشأن مسألة نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية والتقيد بشكل جاد بقرارات المجلس ذات الصلة؛ والتوقف عن اتخاذ إجراءات خاطئة تؤدي إلى تدهور الحالة ولا تتماشى مع مصالحها الخاصة؛ والعودة إلى مسار حل المسألة عن طريق الحوار.

وإذ نتكلم الآن، لا تزال الحالة في شبه الجزيرة الكورية تتدهور، وتقع في حلقة مفرغة. ويجب حل مسألة شبه الجزيرة الكورية بشكل سلمي. إن الصين لن تسمح أبدا بحدوث اضطراب أو نشوب حرب في شبه الجزيرة الكورية، ويجب على الأطراف المعنية تعزيز إحساسها بالإلحاح؛ والاضطلاع بالمسؤولية الواجبة؛ والقيام بالأدوار المنوطة بها؛ واتخاذ التدابير العملية؛ وبذل الجهود المشتركة من أجل تخفيف حدة الحالة معا؛ واستئناف الحوار والمحادثات؛ والحيلولة دون زيادة تدهور الحالة في شبه الجزيرة الكورية.

وقد اقترحت الصين وروسيا اتباع نهج ذي مسارين يعزز نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة، ووضع آلية للسلام بشكل متواز. إن مبادرة الوقف مقابل الوقف، التي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تعليق أنشطتها النووية والمتعلقة بالقذائف، والولايات المتحدة وجمهورية كوريا إلى وقف مناوراتهما العسكرية الواسعة النطاق، والمفهوم التدريجي الذي اقترحته روسيا هما الأساس الذي اقترح بموجبه كلا البلدين إعداد خريطة طريق لحل مسألة شبه الجزيرة الكورية. وهذه المبادرة المشتركة بين الصين وروسيا عملية وممكنة، وهي تهدف إلى معالجة الشواغل الأمنية الأكثر إلحاحا بالنسبة للأطراف المعنية؛ وتخفيف حدة التوتر في أقرب وقت ممكن؛ ومنع التصعيد المتواصل للوضع؛ وتحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من خلال الحوار؛ والحفاظ على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة. ونأمل أن تقوم الأطراف المعنية بالنظر جديا في هذا الاقتراح أن تستجيب له بفعالية.

الصين تدعو المجتمع الدولي إلى التنفيذ على نحو مشترك وشامل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتدفع بحزم إلى بلوغ الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة والحفاظ بحزم على السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن هذه المسألة المثيرة للقلق، وأشكر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وجمهورية كوريا على مبادرتها بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم. إن الشكل المفتوح لجلستنا أمر هام، حيث إنه لا يترك أي شك بشأن ما سيسمعه نظام كوريا الشمالية من كل عضو من أعضاء مجلس الأمن. يتعين علينا الإعراب عن موقفنا تجاه سياساته بصوت عال وواضح.

تشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء التجربة النووية الأخرى التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الأمر الذي يمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين ويشكل انتهاكا صارخا لنظام

عدم الانتشار، بما في ذلك القواعد العالمية التي تحظر التجارب النووية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى البيان الصادر اليوم عن وزارة الخارجية في أوكرانيا:

”فيما يتعلق ببرامج بيونغ يانغ العدوانية في مجال القذائف التسيارية، فإنها تشكل الآن تهديدا حقيقيا لا للبلدان المجاورة فحسب، لكن أيضا للمجتمع الدولي بأسره. وبوصف أوكرانيا البلد الذي تخلى طوعا عن ثالث أكبر ترسانة نووية جنبا إلى جنب مع وسائل إيصالها الاستراتيجية، فإنها تعتبر الأعمال التي قامت بها بيونغ يانغ مؤخرا استفزازا متعمدا ومتهورا وخطيرا. ومن المؤسف أن قيادة كوريا الشمالية قد تحدت مرة أخرى – بشكل صريح وساخر – العديد من قرارات مجلس الأمن.

”أوكرانيا تدعو بيونغ يانغ إلى الامتناع عن أي مظاهر للقوة، ووقف جميع التجارب النووية دون تأخير واستئناف الحوار البناء، دون شروط مسبقة، بغية ضمان التخلي التام الذي ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه عن برامجها النووية وبرامج القذائف. أوكرانيا مستعدة للانضمام إلى الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، بما في ذلك بوصفها حاليا عضوا غير دائم في مجلس الأمن، في اتخاذ تدابير أقوى وأكثر حسما لكبح التهديدات المستقبلية للأسلحة النووية والقذائف. ومن أجل تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى إجراء تحقيق معمق في تطوير البرامج النووية وبرامج القذائف في كوريا الشمالية، بهدف الكشف عن أي مساعدة خارجية ممكنة إلى بيونغ يانغ في هذا المجال.“

وهناك بعض النقاط التي يود الوفد الأوكراني أن يسلط الضوء عليها في هذا الصدد. لقد تبت أن سياسة بيونغ يانغ مستمرة وواضحة للغاية في تجاهلها للقانون الدولي والعديد من الدعوات إلى وقف النشاط غير المشروع. ولا يترك ذلك أي أمل في امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للمعايير القائمة والمحظورات. علاوة على ذلك، فإن الخطاب العدواني لبيونغ يانغ يهدف إلى إضفاء الشرعية على هذه الأعمال عن طريق توجيه اللوم إلى الدول الأخرى من أجل زيادة التوترات في المنطقة. وهذا أمر لا يمكن قبوله على الإطلاق.

غني عن القول إن المجلس ينبغي أن يستخدم كل الأدوات المتاحة له لكفالة التنفيذ الكامل لقراراته. وفي الوقت نفسه، لا يسعنا إلا أن نقر بأننا في حاجة ماسة إلى المزيد من التدابير القوية للتصدي على نحو شامل وفعال للتهديد النووي المتزايد في شبه الجزيرة الكورية. أوكرانيا مستعدة للعمل البناء مع جميع الوفود بشأن هذه المسألة لضمان التغييرات الإيجابية في الحالة الراهنة والاقتراب من تحقيق نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): نرى أن آخر تجربة نووية أجرتها كوريا الشمالية، تمثل استفزازا خطيرا ومتهورا ينتهك قرارات مجلس الأمن المتعاقبة. وقام وزير خارجية بلدنا على الفور بإدانة هذا العمل بأشد العبارات.

ومنذ الساعات الأولى بعد انتهاء التجربة، ظل رئيس الوزراء جينتوليني على اتصال وثيق مع الشركاء الأوروبيين والدوليين الرئيسيين. مؤكدا أن إيطاليا ستواصل القيام بدورها من أجل رد حازم ومتماسك على المستوى الدولي ومستوى الاتحاد الأوروبي بالضغط على بيونغ يانغ للكف عن الاستفزازات المستمرة. وكما أكد وزير خارجية بلدنا، السيد ألفونسو، فإن بيونغ يانغ بمواصلتها البرامج النووية والتسيارية، فإنها تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين، وهي تتحدى بصورة متزايدة وخطيرة النظام العالمي لعدم الانتشار. وكما ذكر،كوريا الشمالية هي البلد الوحيد الذي أجرى تجربة على جهاز نووي في القرن الحادي والعشرين. وهذا الخرق للوقف الاختياري للتجارب النووية الدولية يسلط الضوء مرة أخرى على الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية.

وكذلك في أعقاب مبادرة الرئاسة الإيطالية، أصدر قادة مجموعة الدول السبع صباح هذا اليوم بيانا حثوا فيه على التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، مشيرين إلى استعدادهم لاعتماد تدابير إضافية لكفالة عودة كوريا الشمالية إلى الشرعية الدولية، ومذكرين بالدور الرئيسي للمجلس في تحقيق تلك الغاية. ولذلك، فإننا نعرب عن تضامننا الكامل مع حكومات المنطقة، وكذلك شعوبها، التي تتأثر مباشرة بعواقب الأفعال غير المسؤولة لبيونغ يانغ، ونؤكد من جديد على أن البرامج النووية وبرامج القذائف لكوريا الشمالية تشكل تهديدا عالميا يهمنا جميعا.

لا يزال نظام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يتحدى بشكل منهجي سلطة المجلس وإرادة المجتمع الدولي ككل. وتشكل أحدث التجارب النووية التي قام بها مستوى جديد من التهديد. ومن الضروري أن تضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حدا فوريا وكامل لبرامجها الصاروخية والنووية بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها.

وفي الوقت الذي نؤكد فيه على الأهمية التي توليها إيطاليا لاستمرار وحدة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، فإننا نعتقد أنه في ظل الظروف الحالية يمثل الرد الحازم والأكيد للمجلس المسارَ الصحيح للعمل. ولذلك، نشجع مجلس الأمن على اتخاذ مزيد من التدابير ردا على التجربة النووية الأخيرة. وسوف نقوم بعملنا بصورة بناءة من أجل تحقيق هذه الغاية، مع الأخذ في الاعتبار أن الجزاءات يجب أن تظل أداة هي جزء من استراتيجية أوسع نطاقا تهدف إلى التوصل إلى حل سلمي طويل الأجل للمسألة في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة ككل. وفي هذا السياق، فإننا ملتزمون بضمان أن نظام الجزاءات لا يؤثر سلبا على الحالة الإنسانية في البلد، كما أكدنا في القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧).

أخيرا، بصفتي رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، سأواصل بذل الجهود لكي أؤكد لجميع أعضاء الأمم المتحدة المزيد من التنفيذ الشامل لنظام الجزاءات. وسوف نعقد قريبا إحاطة إعلامية أخرى مفتوحة أمام جميع الدول الأعضاء بشأن القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧)، وأدعو هنا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة فيها. وسيظل نظام الجزاءات الفعال، أساسيا لضمان حساب قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ثمن تحديها للمجتمع الدولي، وعودتها إلى طاولة المفاوضات من أجل إجراء محادثات متعددة الأطراف ذات مصداقية.

السيدة شولغين نيوني (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فيلتمان على إحاطته الإعلامية.

وبعد مرور بضعة أيام على اجتماعنا آخر مرة لمناقشة مسألة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (انظر S/PV.8034)، فإننا نجد أنفسنا مرة أخرى مدعوين لمواجهة الإجراءات الاستفزازية لبيونغ يونغ. وتدين السويد تجربة الأمس بأشد العبارات الممكنة. ومن الواضح أنها تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، واستفزازا غير مقبول وإخلالا بالالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تحد للعديد من قرارات مجلس الأمن. إن تصرف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الخطير والمزعزع للاستقرار، يزيد من تفاقم وضعها الإنساني الخطير، كمثال آخر على عزم النظام المضي قدما بطموحاته النووية مع التجاهل التام لرفاه شعبه.

ويثير هذا الإجراء الأخير المزيد من التوتر في المنطقة، الذي تفاقم جراء الإجراءات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الأشهر الأخيرة. وتتزايد احتمالات الأخطاء وسوء الفهم وسوء التقدير. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير للحد من هذه التوترات والنظر في الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يسهل التوصل إلى حل شامل للحالة. ونجدد دعوتنا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتخلي عن السير في المسار الخطير الذي تسلكه، وأن تفي بالتزاماتها الدولية، وتتخذ خطوات إيجابية بما يتمشى مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويجب على المجلس أن يقدم ردا حازما وأن يبقى متحدا في مواجهة هذا التهديد للسلام، الناجم عن الإجراءات التي تتخذها

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ليس فقط لجيرانها والمنطقة، بل لنظام عدم الانتشار العالمي بوجه عام. ونحن مستعدون للنظر في جزاءات جديدة، ولكن لكي يكون لها الأثر المنشود، يجب أن تنفذ على النحو الواجب. كما أن هذه أيضا مسألة تتعلق بمصداقية منظومة الأمم المتحدة. ويقع على كاهل جميع البلدان، التنفيذ الفعال للجزاءات ذات الصلة، بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن. ومع ذلك، لا تزال الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تطبق بشكل غير متساو وغير متسق للغاية. ويجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بذل قصارى جهودها في هذا الصدد. وينبغي للمجلس أن يستخدم استخداما كاملا الأدوات المتاحة له، وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي ستقدمها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) في ١١ أيلول/سبتمبر، ومناقشة المزيد من التدابير لتعزيز تنفيذ الجزاءات السارية بالفعل.

بيد أن الجزاءات وحدها لن تحل الحالة في شبه الجزيرة الكورية، ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري لهذا الوضع المتوتر. وفي ضوء التوترات المتزايدة باستمرار، فإننا بحاجة عاجلة إلى تجنب التصعيد وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة للتحضير للتوصل إلى حل سلمي ودبلوماسي وشامل لهذه المشكلة. وثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود دبلوماسية مكثفة وإبداعية. وينبغي أن يشكل إنشاء آلية أمنية، هدفنا في الأجل المتوسط. إن السعي إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، يمثل تهديدا خطيرا للغاية للسلم والأمن الدوليين. ويعد منع تطوير واستخدام هذه الأسلحة، إحدى المسؤوليات الحاسمة للمجلس. والسويد مُتحدةً مع أعضاء المجلس فيما يخص إدانة أي عمل يهدد السلم والأمن الدوليين.

السيد يورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على المعلومات التي قدمها لنا فيما يتعلق بآخر التطورات التي أدت إلى عقد هذه الجلسة الطارئة.

وتدين بوليفيا بشدة التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٣ أيلول/سبتمبر. ووفقا للتقارير الصحفية، كانت أقوى ١٠ مرات من تلك التي أجرتها خلال عام ٢٠١٦، وأشد قوة ١٠٠ مرة من أول تجربة نووية أجراها ذلك البلد في عام ٢٠٠٦. ونظرا لمركز بوليفيا المسالم، فإنها ترفض كل التجارب النووية، فضلا عن انتشار الأسلحة النووية، وفقا لمختلف المعاهدات الدولية في هذا الشأن. كما أننا نرفض صناعة هذه الأسلحة، بما يتمشى مع الحظر المفروض على الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروف باسم معاهدة تلاتيلولكو، التي أصبحت بموجبها، منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وندعو إلى أن يصبح ذلك مثالا يحتذى في مناطق أخرى.

ونود أن نردد كلمات الأمين العام عن هذا الموضوع عندما قال

ويشكل هذا العمل انتهاكا خطيرا آخر للالتزامات الدولية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويقوض الجهود الدولية المبذولة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح.

ولذلك، فإننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي عن برامجها النووية والقذائف التسيارية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأن تمتثل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

كما نحث جميع الأطراف المعنية على تجنب تصعيد التوترات والخطب الرنانة التي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، لا سيما في شبه الجزيرة الكورية، ولا سيما تجنب أي أعمال استفزازية أو انفرادية، وأي عمل ينتهك القانون الدولي أو مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونحثها على وقف دوامة المواجهة والتهديد باستخدام القوة العسكرية، بما في ذلك المواجهة النووية، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى كارثة كبرى.

مرة أخرى، نود أن نكرر الإعراب عن الترحيب بالمبادرة الصينية لضبط النفس المزدوج وعن دعمنا لها، وهي المبادرة

التي تسعى إلى تمكين تجميد متزامن للإجراءات في شبه الجزيرة الكورية. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى إحياء الطريق لاستئناف المفاوضات. ونشدد على أهمية الامتثال لأحكام الميثاق التي تنص على أن مجلس الأمن هو الهيئة الوحيدة المفوضة قانونا باتخاذ التدابير اللازمة لصون أو استعادة السلم والأمن الدوليين، وأنه يتعين تجنب أي عمل انفرادي. وفي هذا الصدد، فإننا نرفض الجزاءات الانفرادية، التي لا تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي فحسب، بل تقوض أيضا أعمال المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمتنا، وتسعى إلى فرض الولاية القضائية لإحدى الدول وتشريعاتها المحلية على دول أخرى، في انتهاك لمبادئ المساواة والسيادة والسلامة الإقليمية للدول.

إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ولا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري للحالة في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا الصدد، فإننا نذكّر الأطراف المعنية بواجبها المتمثل في الامتثال لأحكام الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٨٦/٧١، المعتمد في ٥ كانون الأول/ديسمبر، والذي يؤكد من جديد تأييده للمحادثات السداسية الأطراف، ووفقا للفقرة ٢٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧١ (٢٠١٧)، الذي يدعو إلى استئناف المحادثات بهدف التوصل إلى نزع السلاح النووي بشكل سلمي ويمكن التحقق منه، لشبه الجزيرة الكورية.

وفي الختام، تكرر بوليفيا مناشدة جميع الأطراف المعنية رفض إمكانية الحل العسكري أو أي نوع من التهديد باستخدام القوة، واستئناف الحوار والمفاوضات الهادفة إلى التوصل إلى حل سلمي، والتسوية السياسية والدبلوماسية، التي ستفضي في نهاية المطاف، ونكرر ذلك، إلى إزالة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

السيد نيبنتزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية بشأن آخر التجارب النووية لكوريا الشمالية.

إن نشاط القذائف النووية الاستفزازي الذي قامت به مؤخرا بيونغ قد اكتسب زخما. نشعر ببالغ الانزعاج من إجراء تجربة على جهاز متفجر حراري – نووي لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، كما أعلن مسؤولو بيونغ يانغ. وما من شك في أننا نشهد أحد أخطر مراحل التطورات وأكثرها مفاجأة في شبه الجزيرة الكورية. وليس من قبيل المبالغة القول بأنه يجري اختبار مرير للسلام في المنطقة، وأن خطر تحول هذا النزاع تدريجيا إلى نزاع قائم يتزايد أكثر من أي وقت مضى.

إن آخر المظاهر الصارخة لتجاهل كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير القانون الدولي أمر يستحق الإدانة بأشد العبارات. ولا يسعنا إلا أن نأسف لأن قيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من خلال عملها لتقويض النظام العالمي لعدم الانتشار، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وعلى الصعيد العالمي. واتباع سياسة من هذا القبيل محفوف بالتداعيات الخطيرة بالنسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نفسها.

وفي الوقت نفسه، من الواضح لنا أن الحلول العسكرية لا يمكنها تسوية المسائل التي يعاني منها شمال شبه الجزيرة الكورية. ونظرا للحالة الناشئة، ثمة حاجة ماسة إلى المحافظة على الهدوء والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يزيد من تصعيد التوترات. نؤكد من جديد الحاجة إلى الامتثال الكامل والشامل من جانب جميع أصحاب المصلحة لبيانات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) الذي تم اتخاذه مؤخرا بتوافق الآراء.

وخاض كثيرون اليوم في تاريخ المحاولات الرامية إلى وقف البرنامج النووي وبرنامج القذائف التسيارية لدى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وذلك السرد التاريخي ليس سوى جليل على أننا أخفقنا في حل هذه المسألة من خلال قرارات مجلس الأمن التي لم ستم توجيهها إلا للاستفادة من آليات الجزاءات.

إننا ندعو جميع الجهات المعنية إلى العودة إلى الحوار والمفاوضات على الفور، لأن ذلك هو السبيل الوحيد من أجل تسوية شاملة للمسائل التي تحدق بشبه الجزيرة الكورية – بما في ذلك المسائل النووية. نؤكد من جديد استعدادنا للانخراط في جهود متضافرة على هذا المنوال، بما في ذلك في سياق تنفيذ خريطة الطريق الروسية – الصينية.

الاتحاد الروسي يناشد المجتمع الدولي ألا يستسلم للعواطف وأن يعمل بطريقة هادئة ومتوازنة. ونشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن التوصل إلى تسوية شاملة للقضايا النووية وغير النووية التي ابتلت به شبه الجزيرة الكورية إلا من خلال القنوات السياسية والدبلوماسية، بما في ذلك من خلال الاستفادة من جهود الوساطة التي يبذلها الأمين العام.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): على الرغم من خطورة البند قيد النظر، أود أن أعرب عن تهانئ وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر مصر على اضطلاعها بواجباتها كرئيس للمجلس خلال شهر آب/أغسطس. كما نشكر وفود الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، واليابان، والمملكة المتحدة وجمهورية كوريا على عقد هذه الجلسة. أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد جيفري فيلتمان، على إحاطته الإعلامية الشاملة. من دواعي اغتباط أوروغواي أن مسألة من هذا النوع تُعالج اليوم في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن. نعتقد أن ذلك يعني قطع شوط طويل نحو جعل أساليب عمل المجلس تتسم بالشفافية، ويساعد على تحقيق المستوى الأمثل لعمله.

تعرب أوروغواي عن إدانتها بأشد العبارات الممكنة لقيام كوريا الشمالية بتفجير سلاح نووي أمس – وهذه هي التجربة السادسة التي تنفذها منذ عام ٢٠٠٦. وتكمن المفارقة في أن العالم يسير في اتجاه مختلف عندما يتعلق الأمر بأسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح النووي. لم تعد أي من الدول تجري هذه التجارب النووية – إلا كوريا الشمالية – في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن، وموقف تصادمي واضح، وما هو أسوأ من ذلك، وفي ازدراء للتأثير الضار لتلك التجارب على أرضها وشعبها والبلدان المجاورة لها.

وفي الأسبوع الماضي، بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، كرر وفد بلدي دعوته إلى المجتمع الدولي من أجل التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية. لا بد أن يكون تعزيز عالمية المعاهدة وبدء نفاذها أحد الأولويات في التصدي للخطر الذي يشكله إجراء التجارب النووية على المجتمع الدولي. نحن نأسف لسلوك كوريا الشمالية المتعنت. وكما تمت الإشارة إليه عدة مرات هنا في هذه القاعة، فإنها هي البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. وأعمالها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين وانتهاكا فاضحا لقرارات المجلس. إن هذه التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية تشكل استفزازا مستمرا للمجتمع الدولي، كما أنها تؤدي إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية والتوتر في المنطقة.

وعلى هذا النحو، أوروغواي تحث كوريا الشمالية مرة أخرى على التخلي عن برنامجها النووي بشكل كامل، وبطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، والوقف الفوري لجميع الأنشطة ذات الصلة، بما في ذلك إطلاق القذائف التسيارية باستخدام التكنولوجيا المحظورة وغير ذلك من الإجراءات الاستفزازية. ونحثها أيضا على العودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام الضمانات. ونكرر دعوتنا إلى الامتثال الدقيق للقرارات التي اتخذها هذا الجهاز.

ويجب أن نواصل وضع الإجراءات والتدابير التي تتفق مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. إن وفدنا مستعد للنظر في اعتماد جزاءات جديدة أكثر صرامة في المجلس. بيد أنه وكما جرت الإشارة إليه هنا في هذه القاعة، من الضروري كفالة التنفيذ الفعال للجزاءات المفروضة من قبل جميع الدول

الأعضاء، مع تجنب العواقب الإنسانية السلبية على شعب كوريا الشمالية.

ترى أوروغواي أن إيجاد حل لهذه الحالة الدقيقة لا يمكن أن يتأتى إلا في شكل الدبلوماسية، في سياق استراتيجية دولية تلتزم بها جميع البلدان التزاما حازما – وخاصة تلك التي لديها نفوذ في شبه الجزيرة الكورية. وفي إطار هذه العملية، من الأهمية بمكان الحفاظ على وحدة مجلس الأمن والتصرف بصوت واحد بحثا عن حل سلمي ودبلوماسي وسياسي لنزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نثني على وفد مصر لإدارته القديرة للمجلس الشهر الماضي، وأن أهنئ زملاءنا الإثيوبيين بتولي رئاسة مجلس الأمن. ونشكر الرئاسة الإثيوبية للتعجيل بعقد هذه الجلسة للمجلس.

أشكر أيضا وكيل الأمين العام جيفري فيلتمان على إحاطته الإعلامية، ووفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا واليابان وجمهورية كوريا، على دعوتها لعقد جلسة اليوم بشأن هذا الانتهاك الصارخ الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ومن غير المقبول إطلاقا أن يتعين على المجتمع الدولي رؤية تفجير كوريا الشمالية للقنابل من خلال التجارب النووية الستة التي أجرتها خلال القرن الحادي والعشرين. إن هذه الأعمال تقوض الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. بل ما هو أكثر إحباطا هو أن نتلقى هذه الأنباء بعد احتفالنا باليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية. وتجدر الإشارة إلى أن قرار الجمعية العامة ٣٥/٦٤، الذي ينص على إعلان اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، قد اعتمدته جميع الدول الأعضاء بالإجماع، بما في ذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن العالم يدعو مرة أخرى النظام الكوري الشمالي إلى التخلي عن طموحاته النووية والعودة إلى طاولة المفاوضات. وفي الجلسة الخاصة الأخيرة التي عقدتها الجمعية العامة، أدانت جميع الدول الأعضاء المشاركة بالإجماع، التهديد النووي الناجم عن أعمال بيونغ يانغ الاستفزازية.

ونعتقد أنه في ضوء توترات اليوم، يتعين علينا أن نواصل دون كلل البحث عن حلول مقبولة لجميع الأطراف، من أجل التوصل إلى اتفاقات ملموسة، ثنائية ومتعددة الأطراف، بشأن تجميد البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والإزالة التدريجية للأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية. وبغض النظر عن التكلفة، يجب ألا ننزلق إلى تأجيج النزاع الذي ستكون عواقبه أشد خطورة ليس فقط بالنسبة لكوريا الشمالية نفسها، وإنما أيضا بالنسبة للأمن الإقليمي والدولي. إن النهج العسكري لم يفض أبدا إلى التوصل إلى أي حل مستدام ودائم للمشكلة.

ولدى كازاخستان اقتناع راسخ بأن الأسلحة النووية ليست ضامنة حقيقية للأمن القومي. وقد برهنت الدول الحائزة للأسلحة النووية والمجتمع الدولي على أن ضمان الدفاع الذاتي عن طريق امتلاك أسلحة الدمار الشامل ليس استراتيجية قابلة للاستمرار.

وبوصفنا بلدا نجا من أهوال ومآسي عواقب التجارب النووية، نعتقد اعتقادا راسخا أن لا شيء يمكن أن يبرر القيام بهذه الأعمال اللاإنسانية. ونعبر عن تضامننا مع بلدان المنطقة والعالم بأسره لإيجاد حل شامل وجماعي للحالة. ومن الضروري وضع خطة دبلوماسية وسياسية جريئة جديدة مقترنة بإجراءات ذكية وقوية إذا أردنا تجنب الاتجاه الخطير نحو تطوير الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا الجهد.

إننا ندعو بقوة بيونغ يانغ لتغيير مسارها والتفكير في مستقبل مزدهر وغير نووي لنفسها وللمنطقة. ويحدونا الأمل في أن تتعلم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من الأمثلة الواضحة التي لا جدال فيها لكازاخستان التي لم تتخل عن أسلحتها

النووية فحسب، بل أنشأت مع جيرانها في آسيا الوسطى منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى، إلى الإصغاء للمناشدات الإنسانية، وسلوك سبيل المهادنة والحوار.

السيد أبو العطا (مصر): السيد الرئيس، تدين مصر بأشد العبارات تجربة التفجير النووي التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ساعة مبكرة من صباح أمس، ٣ أيلول/سبتمبر الجاري، انطلاقا من التزام مصر الدائم بضرورة الحفاظ على مصداقية منظومة عدم انتشار الأسلحة النووية، وعلى مصداقية مجلس الأمن، ورفض مصر لأي ازدواجية في المعايير في هذا الشأن، وحرصها على أن ترسي نموذجا فيما يخص كيفية التعامل بجدية وحزم مع أي تهديد لمنظومة عدم انتشار الأسلحة النووية، بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

كما تدرك مصر طبيعة ما تمثله الانتهاكات المتكررة من جانب كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن، من تهديد للسلم والأمن الدوليين والإقليميين، ومن تهديد خطير للأمن الإقليمي في منطقة شمال شرق آسيا، وتطالب مصر كوريا الشمالية بالوقف الفوري لكافة الانتهاكات والإجراءات المخالفة لقرارات مجلس الأمن، وتدعوها لعدم القيام بأي أعمال تصعيدية تؤدي إلى المزيد من التوتر وعدم الاستقرار بما يهدد الأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي. وتؤكد مصر إدانتها مرة أخرى لتلك الانتهاكات كافة، وتأييدها لاستمرار مجلس الأمن في الاضطلاع بمسؤولياته في هذا الصدد.

تعاود مصر تأكيد مطالبتها الأطراف المعنية كافة بالعمل على إيجاد تسوية سلمية للأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وصولا إلى التخلص من كافةالأسلحة النووية والتوصل إلى سلام مستدام بين الكوريتين والعمل على ضبط النفس وفقا لمحددات قرارات مجلس الأمن، حفاظا على السلم والأمن الدوليين، بحيث يتسنى الخروج من تلك الحلقة المفرغة الخطيرة لاستمرار انتهاكات كوريا الشمالية لقرارات مجلس الأمن المتكررة. وفي هذا السياق، ترحب مصر مجددا بأي مبادرات أو أفكار بناءة من شأنها إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والتوصل إلى سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية.

أود أن أختتم مداخلتي بالتعبير مرة أخرى عن اهتمام مصر البالغ بالحفاظ على وحدة مجلس الأمن في التعامل مع هذه القضية التي تهمنا جميعا، بما يحقق أكبر قدر من التماسك الدولي اللازم لتحقيق الأهداف المرجوة من تلك الإجراءات التي يقرها مجلس الأمن.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكر الوفود الأمريكية والبريطانية والفرنسية واليابانية على دعوتها إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن اليوم. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، سيدي الرئيس، على الموافقة على عقدها بسرعة. كما أتقدم بالشكر إلى وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد فيلتمان، على تقديمه لنا إحاطة إعلامية واضحة ووقائعية.

إننا نجد أنفسنا نجتمع مرة أخرى في أعقاب آخر فصول تحدي سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، بعد إجراء بيونغ يانغ، تجربة نووية أمس، وإعلان نجاحها في اختبار قنبلة هيدروجينية نووية حرارية بقوة لم يسبق لها مثيل، والتي يمكن تركيبها على صواريخها الجديدة العابرة للقارات. وتأتي هذه التجربة النووية السادسة لكوريا الشمالية في أعقاب التجربتين النوويتين اللتين أجرتهما العام الماضي، والإطلاق العاشر للقذائف التسيارية الذي جرى الأسبوع الماضي. وتدين السنغال بقوة، مع المجتمع الدولي، وبأقوى العبارات الممكنة، هذا الموقف المتمثل في تحدي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي يشكل انتهاكا خطيرا آخر لالتزاماتها الدولية، ويقوض الجهود الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح، ويزيد كثيرا من التوترات وعدم الاستقرار الاستراتيجي في شبه الجزيرة الكورية، بل وخارجها.

ومرة أخرى، تُختبر مصداقية مجلس الأمن. وعلى الرغم من جميع قرارات المجلس، وجميع الجزاءات وغيرها من التدابير المتخذة ضد كوريا الشمالية، فإن سلطات البلد، أبعد ما تكون عن التخلي عن طموحاتها النووية العسكرية، وتتجه الآن إلى حد التشكيك في سلطة مجلس الأمن ذاتها المتعلقة بالنظر في المشكلة الناجمة عن برنامجها النووي العسكري غير المشروع. هناك بالفعل مشكلة. وما الذي يجب أن نفعله أكثر لعودة ذلك البلد إلى رشده، واحترام التزاماته الدولية في هذا المجال بطريقة واضحة لا رجعة فيها، ويمكن التحقق منها؟.

ولكن، يجب على المجلس أن يبقى متحدا وحازما في إدانته لتلك الأعمال وفي عزمه على اتخاذ ما يلزم من تدابير جديدة، وفقا للقراراته السابقة، بما في ذلك القرار الأخير ٢٣٧١ (٢٠١٧).

كما يجب على كل دولة عضو في الأمم المتحدة أن تنفذ أحكام القرارات والجزاءات الكثيرة التي فُرضت على كوريا الشمالية، مهما قد تكون معقدة. وفي ذلك الصدد، فإن الإحاطات الإعلامية المنتظمة والاجتماعات الإعلامية الخاصة التي تعقدها إيطاليا، بصفتها رئيسة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات، لا تزال ذات أهمية بالغة.

وفي الختام، وبما أننا نتفق جميعا على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي حل عسكري، فإن بلدي يحث سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام قرارات مجلس الأمن، وإنهاء برنامجها النووي العسكري غير القانوني، والامتناع عن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والعودة إلى طاولة المفاوضات في إطار المحادثات السداسية الأطراف، التي اختارت التخلي عنها قبل عدة سنوات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إثيوبيا.

نعتقد أن الحالة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أصبحت معقدة بصورة تدريجية ومحفوفة على نحو متزايد بمخاطر لا تحصى، ليس على شبه الجزيرة الكورية فحسب، بل على السلام والأمن العالميين ككل.

إن التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخرا تصعيد خطير بالفعل، يحتمل أن تكون له عواقب كارثية. ونضم صوتنا إلى أصوات جميع أعضاء المجلس لإدانتها بأقوى العبارات الممكنة. ويأتي هذا الاستفزاز الأخير من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد بضعة أيام فقط على اعتمادنا للبيان الرئاسي S/PRST/2017/16، الذي يدعوها إلى أن تتخلى عن جميع الأسلحة النووية، وتتوقف فورا جميع الأنشطة ذات الصلة، مع التأكيد على ضرورة إيجاد حل سلمي ودبلوماسي وسياسي للحالة.

وقد قُدمت بالفعل عروض في ذلك الاتجاه، ولكنها لم تُغتنم. ومما لا شك فيه أن التجارب النووية الأخيرة التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدل بشكل واضح على أننا قد نكون على حافة الهاوية. ونتفق مع جميع أعضاء المجلس على أننا في مرحلة خطيرة جدا من هذه المشكلة. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يستخدم كل الوسائل الموضوعة تحت تصرفه لإعادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى طاولة المفاوضات، ونحن منفتحون على المقترحات التي يمكن النظر فيها في ذلك الصدد.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن من اتخاذ إجراء مناسب للضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع الحفاظ على وحدة المجلس بشأن هذه المسألة الحساسة جدا، التي لها آثار بعيدة المدى على السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وخارجها. وإننا نولي أهمية كبيرة للغاية لوحدة المجلس بشأن هذه المسألة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو تاي – يول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على

عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن بشأن التجربة النووية السادسة لكوريا الشمالية، التي جرت يوم السبت الماضي. وأنا ممتن أيضا لدعوتي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة.

وأخاطب المجلس اليوم وأنا اشعر بقدر كبير من خيبة الأمل والإحباط، بل الغضب. قبل عام، عندما أجرت كوريا الشمالية تجربتها النووية الخامسة، أصدر مجلس الأمن إنذارا حازما من أن استمرار كوريا الشمالية في استفزازاتها باستخدام الأسلحة النووية والقذائف لن يتم التسامح معه (انظر S/PV.7821). وعلى الرغم من ذلك الإنذار، قامت كوريا الشمالية منذئذ بإطلاق ٢٠ قذيفة تسيارية، في أكثر من ١٥ مناسبة، في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. وبينما تنفق قدرا كبيرا من الوقت والطاقة في الرد على هذه الاستفزازات المتهورة التي تقوم بها كوريا الشمالية باستخدام القذائف التسيارية، فإننا نتشبث بآخر بارقة أمل في أن تمتنع كوريا الشمالية، على الأقل، عن إجراء المزيد من التجارب النووية.

ومن دواعي الأسف أن البلد قد اختار، مرة أخرى، مسارا خطيرا في تحد صارخ للمجتمع الدولي. وقد ثبت أن التجربة النووية التي أجرتها كوريا الشمالية قبل يومين هي أقوى تجربة قامت بها حتى الآن. ومنذ أن أطلقت كوريا الشمالية قذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات في تموز/يوليه، مما أدى إلى اتخاذ القرار ٢٣٧١ (٢٠١٧) ٥ آب/أغسطس، وهي تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى من مستوى التهديد وتدعي الآن بأن الغرض من التجربة الأخيرة هو تطوير رؤوس حربية نووية لتركيبها على رأس قذائفها التسيارية العابرة للقارات.

وأدى سلوك إما قاتل أو مقتول الذي تتبعه كوريا الشمالية إلى رد فعل شديد من المجتمع الدولي. وفي الواقع، خلال اليومين الماضيين، تكلمت دول عديدة من جميع أنحاء العالم بصوت واحد بإصدار تصريحات تدين بشدة التجارب النووية لكوريا الشمالية. وحتى تلك البلدان التي كانت تحاول أن تكون متعاطفة قدر الإمكان مع الشواغل الأمنية لكوريا الشمالية أيدت هذه الإدانات بدون استثناء هذه المرة. وهذا دليل واضح على أن التجربة النووية الأخيرة لكوريا الشمالية تحد كبير يهدد السلام والأمن ليس في شبه الجزيرة الكورية أو في شمال شرق آسيا فحسب، وإنما في العالم بأسره.

ولذلك، يجب على مجلس الأمن أن يتصدى لهذا الاستفزاز الخطير باعتماد مشروع قرار جديد يشمل تدابير أشد صرامة ر تتناسب مع حجم التجربة وخطورتها. لقد حان الوقت لاتخاذ تدابير قوية وفعالة بما فيه الكفاية لحمل كوريا الشمالية على الانخراط بجدية في الحوار. ومشروع القرار الجديد يجب ألا يتضمن فحسب تدابير إضافية لزيادة عرقلة تدفق الأموال التي قد تتدفق إلى برنامج كوريا الشمالية غير القانوني المتعلق بأسلحة الدمار الشامل، ولكن أيضا تدابير قوية وفعالة حقا ستجدها بيونغيانغ مؤلمة للغاية.

وقبل خمسة أيام فقط، احتفلنا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية في اجتماع غير رسمي للجمعية العامة. واجتمع عدد من الدول الأعضاء للاحتفال بذلك اليوم الخاص وأجرت مناقشة جدية للغاية. وأدان جميع ممثلي الدول الأعضاء المشاركة الذين أخذوا الكلمة خلال ذلك الاجتماع إدانة قوية كوريا الشمالية – البلد الوحيد الذي أجرى تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين – ودعوا البلد إلى أن يتوقف فورا عن إجراء المزيد من التجارب النووية. ولكن بعد ذلك ببضعة أيام فقط، أجرت كوريا الشمالية تجربة نووية أخرى. إن الوقف الطوعي للتجارب النووية قد أصبح اليوم قاعدة دولية بحكم الواقع. ولكن للأسف، لم يتم بعد إخلاء العالم من التجارب النووية بسبب بلد واحد لا يزال يسير بعناد على مسار تراجعي يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. وتطلع كوريا الشمالية على نحو توهمي إلى أن تصبح دولة حائزة للأسلحة النووية هو السبب الوحيد لوجود اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

ويجب علينا أن ننهي ذلك فورا، وأدعو جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، على اتخاذ إجراءات صارمة وحاسمة من أجل تحقيق هذه الغاية. كما أدعو كوريا الشمالية إلى وقف السير على طريق التدمير الذاتي واتخاذ قرار استراتيجي دون مزيد من التأخير بغية اختيار طريق نزع السلاح النووي – الخيار الوحيد والطريقة الصحيحة لضمان بقائها. وسواء اختارت كوريا الشمالية التمسك بطريقها الحالي للتدمير الذاتي أو تغيير اتجاهها نحو طريق البقاء، فالأمر يعود إليها تماما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيدة هيلي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): بالنظر إلى الطابع الملح للحالة بشأن التجربة النووية، فضلا عن إعلان كوريا الشمالية أنها تنوي إجراء تجربة أخرى لقذيفة تسيارية عابرة للقارات، فإننا نحث مجلس الأمن على التحرك بسرعة جدا في هذا الشأن. وأعتقد أن كوريا الشمالية قد صفعت بالفعل جميع أعضاء المجتمع الدولي الذين طلبوا منها أن تتوقف. وبالتالي، فإن وفد الولايات المتحدة سيعمم مشروع قرار تود أن تتفاوض عليه هذا الأسبوع وتطرحه للتصويت يوم الاثنين. أردت فقط أن أخبر أعضاء المجلس بذلك. أعلم أن البعض سيذهبون في بعثة إلى أديس أبابا، ولكننا اردنا التأكد من أننا سنفعل ذلك يوم الاثنين عندما نتمكن من الانتهاء من تلك المفاوضات.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٣٠.